التباين المكاني للنمو الحضري ودورهُ بظاهرة السكن العشوائي في محافظة القادسية

م.د. خلود علي حسين العبيدي
كلية الآداب / جامعة القادسية

kheloud.hussien@qu.edu.iq

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٠/٦/٢٠

تاريخ القبول : ٢٠٢٠/٧/٢٥

الخلاصة :

تعد مشكلة السكن العشوائي من المشاكل المعقدة كونها ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وعمرانية وتخطيطية ولكن يبقى البعد الاقتصادي (كلفة البناء وسعر الارض) من اكثر المشاكل التي تواجه السكان الامر الذي يتطلب وضع سياسة اسكانية عامة تستوعب مشاكل الواقع السكني وترمي الى تقليص فجوة العجز السكني من خلال انشاء مجمعات سكنية تتصف بالكفاءة العمرانية وتكون ذات تكلفة واطئة ، يهدف البحث الى دراسة وتحليل ظاهرة النمو الحضري واهم المشاكل التي تفرزها هذه الظاهرة وهي مشكلة السكن العشوائي الذي يعد نمط متخلف وشكل من اشكال النمو الحضري السريع وغير المنظم وغير المخطط والذي يولد العديد من المشاكل البيئية والاجتماعية لذ يجب معالجة هذه المشكلة من خلال بذل المزيد من الجهود من قبل الدولة والحد من التوسع الفوضوي في المناطق الحضرية .

وقد اتضح من خلال الدراسة زيادة النمو الحضري في المحافظة اذ بلغ معدل النمو الحضري لعام ٢٠١٩ (٣،٣) وبالمقارنة مع معدل النمو الحضري في المحافظة لعام ١٩٩٧ فقد بلغ (٢،٥) وهذه الزيادة الكبيرة بسبب عاملين اساسيين هما الزيادة الطبيعة وعامل الهجرة من الريف الى المدينة ، أما بالنسبة للتجمعات العشوائية فقد توزعت على الوحدات الإدارية في المحافظة بشكل متباين ، إذ بلغ عدد تلك التجمعات في عموم المحافظة (٨٧) تجمعاً أحتل قضاء الديوانية المرتبة الاولى إذ بلغ عددها (٣٠) تجمعاً تركزت و بشكل كثيف ضمن احياء الفرات والحضارة وحي الصدر الثاني وفي صوب الشامية وهو اكبر التجمعات العشوائية في المدينة وتحديداً في منطقة المعسكر السابق حيث البنايات الحكومية التي كانت مستغلة من قبل الجيش آنذاك . أما في المرتبة الثانية فقد جاء قضاء عفك إذ بلغ

عدد التجمعات العشوائية فيه (٢٢) تجمع ، فيما احتل قضاء الشامية المرتبة الثالثة في عدد التجمعات وبلغ (١٩) تجمع والمرتبة الاخيرة لقضاء الحمزة وبلغت (١٦) تجمع .

الكلمات المفتاحية : التباين ، المكاني ، النمو الحضري ، السكن العشوائي

The spatial variation of urban growth and its role in the phenomenon of random housing in Al-Qadisiyah Governorate

M.D.Kholoud Ali Hussein Al-Obaidi

Geography Department / College of Arts/ University of Al-Qadisyia/ Al-Qadisyia/ Iraq

kheloud.hussien@qu.edu.iq

Date received: 20/6/2020
Acceptance date: 25/7/2020

Abstract:

The problem of random housing is one of the complex problems as it has economic, social, urban and planning dimensions, but the economic dimension (the cost of construction and the price of land) remains one of the most common problems facing the population, which requires setting a general housing policy that accommodates the problems of housing reality and aims to reduce the housing deficit gap by establishing Residential complexes that are characterized by urban efficiency and are of low cost. The research aims to study and analyze the phenomenon of urban growth and the most important problems that this phenomenon produces, which is the problem of random housing, which is a backward pattern and a form of rapid, unorganized and unplanned urban growth. Which generates many environmental and social problems, so this problem must be addressed by making more efforts by the state and limiting the chaotic expansion in urban areas. The study included three topics, the first topic was concerned with studying the spatial variation of urban growth in the province of Qadisiyah, while the second topic focused on A study of the effect of urban growth on the emergence of the phenomenon of informal housing in Al-Qadisiyah governorate. It became clear through the study that the urban growth in the governorate increased, as the rate of urban growth for the year 2019 reached (3.3) and compared to the urban growth rate in the governorate for the year 1997 it reached (2.5), and this significant increase is due to two main factors, namely the natural increase and the migration factor from The countryside to the city, as for the random settlements, they were distributed in different administrative units in the governorate, as the number of those gatherings in the whole of the governorate reached (87), and the district of Diwaniya was ranked first, as it reached (30), concentrated and intensively within the neighborhoods of the Euphrates and Civilization. The second district of Sadr and towards Shamiya, which is the largest gathering Indiscriminate attacks in the city, particularly in the area of the former camp, where government buildings were used by the army at the time. As for the second place, the Afak district came when the number of random gatherings reached (22), while the Shamiyya district ranked third in the number of gatherings and reached (19) and the last rank for Al-Hamzah district, which reached (16).

Key words: variance, spatial, urban growth, random housing

المقدمة :

يقصد بظاهرة النمو الحضري هو الزيادة في عدد السكان الحضر الناجمة من عاملين اساسين هما الزيادة الطبيعية في سكان المدينة، والهجرة اليها من الريف المجاور والمدن الأُخرى ، وعموماً يعد تصنيف السكان إلى حضر وريف ذات أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية السكانية ، وذلك لما يتبع هذا التوزيع من تباين في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وقد اختلف الباحثون، كما اختلفت الدول في وضع أساس أو معيار يصنف على أساسه السكان إلى حضر وريف . فبعضهم اتخذ الحجم السكاني للمستوطنة بوصفه معياراً ومنهم من اتخذ الكثافة السكانية وبعضهم اتخذ خصائص المنطقة معياراً للتميز بين الحضر والريف، [١] ومن البديهي أنَّ خصائص السكان في الحضر تختلف بشكل كبير عنها في الريف. ويؤثر النمو الحضري بشكل كبير بظهور السكن العشوائي خاصة ان الزيادة السكانية ولدت ضغطاً شديداً على الموارد ومنها الارض فبرزت ازمة السكن والتي اوجدتها العديد من العوامل ومن اهمها تهرؤ المباني ومشكلة البطالة والفقر وعجز الدولة في مواجهة ازمة السكن من خلال انشاء المشاريع السكنية ، لقد شهدت محافظة القادسية نمواً واسعاً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وصاحب ذلك زيادة في استعمالات الارض داخل المدينة مما ادى الى توسع عمراني كبير داخل المدينة وقد ادى هذا التوسع الى تفاقم مشكلة السكن العشوائي خاصة لذوي الدخل المحدود وبسبب وندرة الارض وارتفاع اثمانها وتضخم اسعار البناء ، ان النمو الحضري وعدم الاهتمام بتطوير مرتكزات البنى التحتية القائمة او انشاء بنى تحتية جديدة فاقم من مشكلة السكن العشوائي في محافظة القادسية .

١- مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات التالية

١- ما هو واقع النمو الحضري في محافظة القادسية

٢- هل يؤثر النمو الحضري بزيادة ظاهرة السكن العشوائي؟

٣- ماهي الاثار البيئية والاجتماعية الناتجة عن السكن العشوائي في محافظة القادسية ؟

٢- فرضية البحث :يمكن صيغة فرضية البحث من خلال النقاط التالية :

١- تتميز محافظة القادسية بزيادة النمو الحضري فيها اذ بلغ معدل النمو الحضري لعام ٢٠١٩ (٣،٣) وبالمقارنة مع معدل النمو الحضري في المحافظة لعام ١٩٩٧ فقد بلغ (٢،٥) وهذه الزيادة الكبيرة بسبب عاملين اساسيين هما الزيادة الطبيعة وعامل الهجرة من الريف الى المدينة .

٢- يؤثر النمو الحضري تاثيراً كبيراً بزيادة ظاهرة السكن العشوائي خاصة مع ارتفاع اسعار الاراضي السكنية وزيادة نسبة الفقر والبطالة في المحافظة .

٣- تبرز العديد من المشاكل بسبب ظاهرة السكن العشوائي في محافظة القادسية ومن اهم هذه المشاكل هي المشاكل الامنية والمشاكل البيئية المتعلقة بالنفايات ومياه الصرف الصحي فضلاً عن التجاوز على العديد من الدوائر التابعة للدولة . هذا فضلاً عن التاثي على المظهر العام للمدينة .

٣- هدف البحث :

يهدف البحث الى دراسة وتحليل ظاهرة النمو الحضري واهم المشاكل التي تفرزها هذه الظاهرة وهي مشكلة السكن العشوائي الذي يعد نمط متخلف وشكل من اشكال النمو الحضري السريع وغير المنظم وغير المخطط والذي يولد العديد من المشاكل البيئية والاجتماعية لذ يجب معالجة هذه المشكلة من خلال بذل المزيد من الجهود من قبل الدولة والحد من التوسع الفوضوي في المناطق الحضرية

٤- منهج البحث :

لقد تم استخدام المنهج الجغرافي الوصفي التحليلي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في عملية التحليل للنمو الحضري للسكان والتوزيع الجغرافي للسكن العشوائي في محافظة القادسية ، ولتحقيق هدف البحث واختبار فرضياته تم استخدام الاسلوب الكمي في كثير من المواضيع ابتدأ من استخدام النسب المئوية والمعادلات الرياضية التي تستخدم الدرجات المعيارية في توزيع النمو الحضري وظاهرة السكن العشوائي لتسهيل عملية المقارنة بينها

٥-حدود البحث :

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بمحافظة القادسية التي تقع بين دائرتي عرض (١٧ ̄ ٣١ °) و (٢٤ ̄ ٣٢ °) شمالاً وخطي طول (٢٤ ̄ ٤٤ °)و (٤٩ ̄ ٤٥ °) شرقاً، وتبلغ مساحتها (٨١٥٣) كم٢ وأنها تقع في المنطقة الوسطى من العراق ويتألف الهيكل الإداري لمحافظة القادسية من خمسة عشر وحدة إدارية تتوزع على أربعة أقضية وإحدى عشرة ناحية ، تحدها من الشمال محافظة بابل ومن الجنوب محافظة المثنى ومن الشرق محافظة واسط ومن الجنوب الشرقي محافظة ذي قار ومن الغرب محافظة النجف .خريطة رقم (١) اما الحدود الزمانية فتتمثل بدراسة النمو الحضري واثره بظاهرة السكن العشوائي لعام ٢٠١٩ .

خريطة (١) الوحدات الادارية في محافظة القادسية

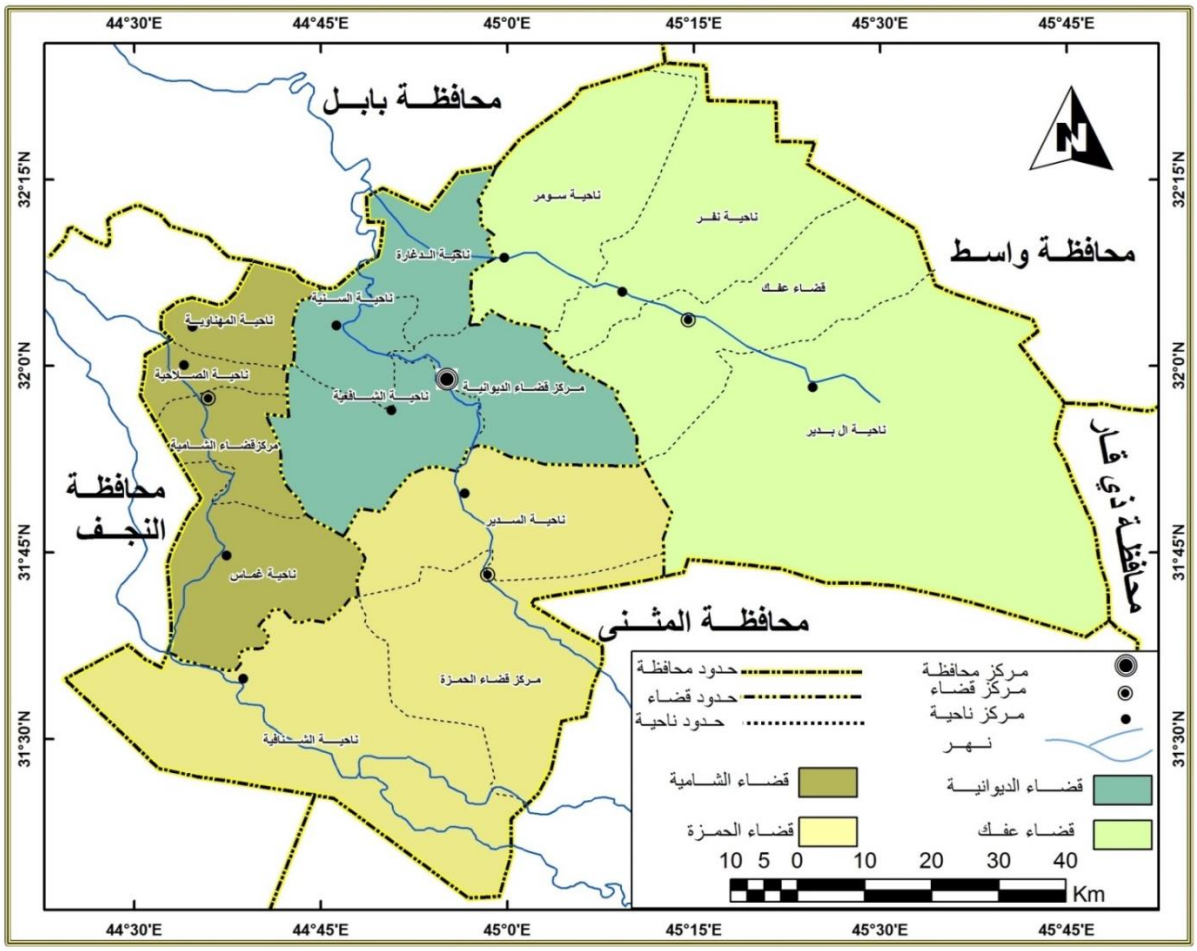

المصدر : الهيأة العامة للمساحة ، خريطة محافظة القادسية الإدارية بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٢

المبحث الاول

التباين المكاني للتوزيع النسبي للسكان بحسب البيئة في محافظة القادسية

أنَّ صورة التوزيع الجغرافي البيئي للسكان في العراق تتصف بالتغير الدائم فما يكسبه الريف من سكان جدد عن طريق الزيادة الطبيعية يمكن أنْ تمتص نسبة كبيرة منه المناطق الحضرية على شكل هجرات من الريف إلى الحضر لما تتمتع به المناطق الحضرية من فرص الاستثمار واتساع فرص العمالة والنمو الاقتصادي ، ويطلق على المستوى الذي يميل اليه المجتمع من تحضر (درجة التحضر) ويقصد بها عادةً نسبة السكان الذين يعيشون بمراكز عمرانية يزيد حجمها على عشرين الف نسمة الى مجموع سكان

الدولة . [٢] وفيما يخص توزيع السكان بحسب البيئة في محافظة القادسية وكما هو واضح من الجدول (١) والخريطتين (٢) و(٣) نلحظ أنَّ هناك تغيراً واضحاً في اتجاه السكان البيئي لعامي ١٩٩٧و ٢٠١٩ إذ نرى حركة السكان نحو المدن وقد بلغت نسبة السكان الحضر(٥٢,٩%) لعام ١٩٩٧ ، ثم أرتفعت الى (٥٦,٥ %) لعام ٢٠١٩، أما سكان الريف فقد كانت نسبتهم (٤٧,١%) لعام ١٩٩٧ ، ثم تراجعت الى (٤٣,٥ %) لعام ٢٠١٩ ، ويعود هذا التباين في توزيع السكان البيئي للعامين المذكورين إلى الوضع الاقتصادي الذي مر به البلد بشكل عام إذ أنَّ ظروف الحصار الإقتصادي الذي فرض على العراق خلال عقد التسعينيات ولد هجرة معاكسة للأيدي العاملة من المدينة إلى الريف لاستغلال الاراضي الزراعية بزراعة المحاصيل وخاصة القمح والشعير والرز، إلا أن الصورة تغيرت فيما بعد واصبحت الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب تدهور الريف نتيجة لظاهرتي التصحر والجفاف، إذ ازدادت مساحة اراضي الكثبان الرملية من (١٠٠٠) دونم في محافظة القادسية لعام ٢٠٠٩ إلى (٢٩٥٠) دونم لعام ٢٠١٠،[٣] وعلى وفق التقديرات لمنظمة الغذاء والزراعة الدولية فأن اكثر من (٧٩%) من الموارد الأرضية في العراق تدهورت واصبحت بيئة طاردة ومحفزة للهجرات .[٤]

وبالرجوع إلى الجدول (١) نلاحظ توزيع السكان بحسب الوحدات الإدارية إذ سجُّلت أعلى نسبة للسكان الحضر في مركز قضاء الديوانية وبلغت (٩٣,٨%) لعام ١٩٩٧ وفي عام ٢٠١٩ بلغت (٩٢%) ويعود هذا الارتفاع الى كونه يمثل مركز المحافظة . أما ادنى نسبة فقد سجلت في ناحية الصلاحية اذ بلغت (٧,٣% و ١٠,٨%) من مجموع المحافظة لعامي ١٩٩٧و ٢٠١٩ على الترتيب ، ويعود ذلك إلى كون هذه الوحدة الإدارية تتسم بوفرة الترب الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة مما أدى إلى تركز اغلب سكانها ضمن المناطق الريفية وقلتهم ضمن المناطق الحضرية .

أما نسبة سكان الريف فقد بلغت أعلى نسبة لهم في ناحية الصلاحية إذ بلغت (٩٢,٧% و ٨٩,١%) لعامي ١٩٩٧ و ٢٠١٩ على الترتيب . ويعود ذلك كما ذكر سابقاً إلى وفرة الترب الجيدة ووفرة المياه مما يشجع على الانتاج الزراعي وتركز السكان ضمن تلك المناطق . أما أدنى نسبة لسكان الريف فقد تركزت في مركز قضاء الديوانية وبلغت للأعوام نفسها على الترتيب (٦,٢%) و(٨%) .

جدول (١) التوزيع النسبي للسكان بحسب البيئة في محافظة القادسية لسنتي (١٩٩٧و٢٠١٩)

الوحدة الأدارية	١٩٩٧		٢٠١٩	
	الحضر%	الريف%	الحضر%	الريف%
مركز قضاء الديوانية	٩٣,٨	٦,٢	٩٢	٨
ناحية السنية	٢٢,٨	٧٧,٢	٢٢,٨	٧٧,١
ناحية الشافعية	١٤,٤	٨٥,٦	٢٢	٧٨
ناحية الدغارة	٢٧,١	٧٢,٩	٣٠,٢	٦٩,٧
مركز قضاء عفك	٤٥,٨	٥٤,٢	٦٤,٦	٣٥,٣
ناحية نفر	-	-	١٦,٢	٨٣,٧
ناحية البدير	٢٤,١	٧٥,٩	٣٢,٢	٦٧,٧
ناحية سومر	٢٧,٩	٧٢,١	٢٧	٧٣

مركز قضاء الشامية	٤٧,٣	٥٢,٧	٥٨,٨	٤١,١
ناحية غماس	٢٩,٤	٧٠,٦	٣٤,٦	٦٥,٣
ناحية المهناوية	١٧,٠	٨٣,٠	٢١,٨	٧٨,١
ناحية الصلاحية	٧,٣	٩٢,٧	١٠,٨	٨٩,١
مركز قضاء الحمزة	٦٣,٠	٣٧,٠	٦٤,١	٣٥,٨
ناحية السدير	١٧,٥	٨٢,٥	١٧,١	٨٢,٨
ناحية الشنافية	٢٧,٨	٧٢,٢	٣٥,٣	٦٤,٦
مجموع المحافظة	٥٢,٩	٤٧,١	٥٦,٥	٤٣,٥

المصدر : الباحثة اعتماداً على بيانات ملحق (١)

خريطة (٢) التوزيع النسبي للسكان بحسب البيئة في محافظة القادسية لعام ١٩٩٧

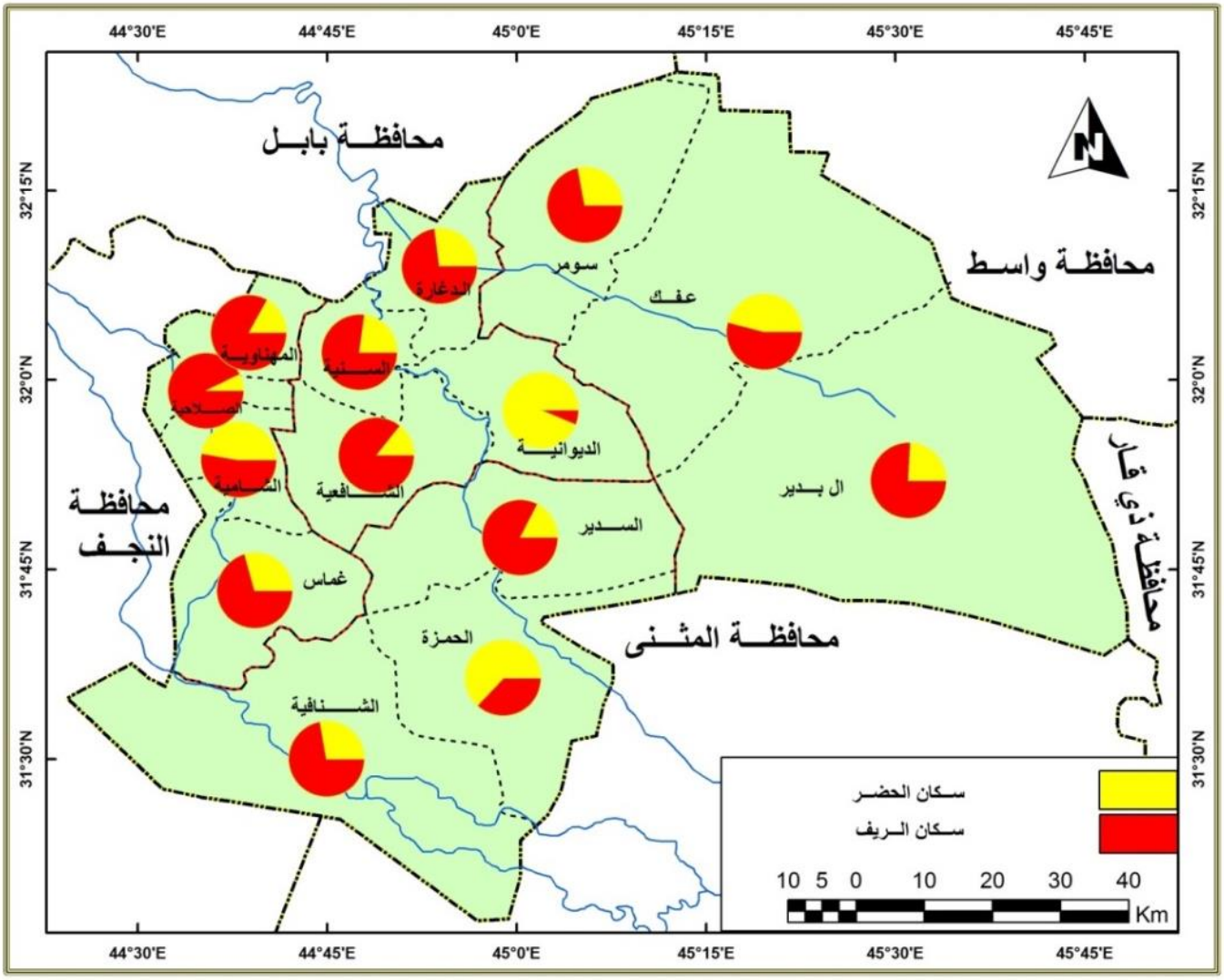

المصدر : الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (١).

خريطة (٣) التوزيع النسبي للسكان بحسب البيئة في محافظة القادسية لعام ٢٠١٩

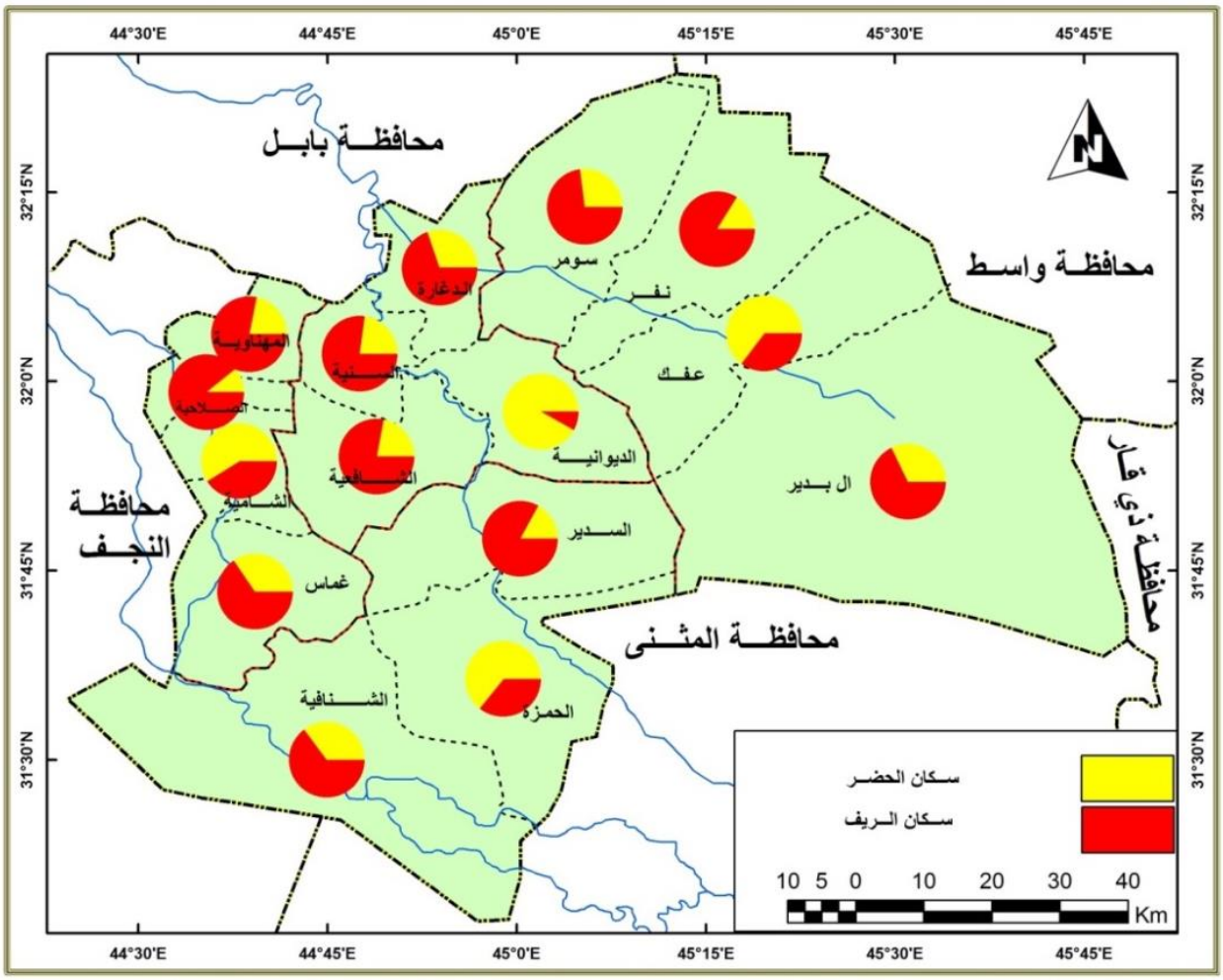

المصدر : الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (١).

المبحث الثاني / تباين النمو الحضري في محافظة القادسية

عند التحليل الديموغرافي لأي ظاهرة وفي أيَّ مدة وفي أيَّ منطقة محددة تظهر الحاجة الماسة إلى معرفة التباين المكاني لتوزيع تلك الظاهرة ومعرفة المتغيرات المؤثرة في هذا التباين .

ويتضح من الجدول (٢) والخريطتين (٣) و (٤) ارتفاع معدل نمو السكان الحضر للمدة (١٩٩٧- ٢٠١٩) ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل المواليد وانخفاض مستمر للوفيات فيها ، يضاف الى ذلك أثر الهجرة في زيادة عدد سكان المراكز الحضرية وخاصة الهجرة من الريف إلى المدينة وكذلك الهجرة من باقي المحافظات الشمالية إلى المحافظة وعلى الرغم من أرتفاع نمو سكان المدن في منطقة الدراسة إلا أنَّ حالة التباين المكاني في توزيع معدلات النمو بحسب المراكز الحضرية ضمن الوحدات الإدارية لم تكن متجانسة واتخذت انماطاً متعددة وكانت عناصر النمو الرئيسة (المواليد – الوفيات – الهجرة) وراء عدم التجانس هذا وذلك لتباين فاعليتها من منطقة إلى أُخرى .

وعموماً فقد اتضح من الخريطة (٣) وجود اربعة مستويات توزيعية لمعدلات نمو سكان الحضر في المحافظة للمدة ١٩٨٧- ١٩٩٧ وهي كما يلي :

١- المستوى الاول : وتبلغ درجته المعيارية (+ ٥٠ فأكثر) ويعد هذا المستوى مرتفع لمعدلات نمو سكان الحضر ويتمثل بثلاث مدن هي (المهناوية ،الشافعية ،السنية) وقد تراوحت معدلات النمو الحضري في هذه المدن بين (٦,٣% - ٥,٤%) وهي تعد أكثر ارتفاعاً مقارنة بمعدل النمو الحضري في منطقة الدراسة والبالغ (٢,٥%) ، ولاشك في أنَّ لعامل الهجرة من ريف منطقة الدراسة ساهم بشكل كبيرٍ في نمو سكان هذه المراكز الحضرية، وكذلك قربها من المدن الرئيسية وبعض المدن المهمة كان عامل جذبٍ لها.

٢- المستوى الثاني : وتبلغ درجته المعيارية (+٤٩ – ٠,٠٠) ويتمثل هذا المستوى في مركزين حضريين هما (السدير ، الدغارة) وقد بلغ معدل النمو الحضري فيهما على التوالي (٤,٧% ، ٤,٣%) .

٣- المستوى الثالث : وتبلغ درجته المعيارية (-٠,٠١ ـــــــــــــ - ٠,٤٩) والمراكز الحضرية الواقعة ضمن هذا المستوى تكون معدلات نمو السكان فيها أقل من المتوسط الحسابي لمعدلات نمو سكان المراكز الحضرية في المنطقة ، ويتمثل هذا المستوى في اربعة مراكز حضرية وهي (البدير ،عفك ،غماس ،الديوانية) ويبلغ معدل النمو السكاني في هذه المراكز على التوالي (٣,٠% ، ٢,٩% ، ٢,٨% ، ٢,٥%) ويعود هذا الانخفاض الى الهجرة الخارجية الى خارج القطر وخاصة الذكور بحثاً عن فرص عمل بالإضافة الى كون أغلب هذه المراكز هي ذات طابع زراعي يتمثل بوفرة الاراضي الزراعية ضمنها ، أما فيما يخص مدينة الديوانية والتي تعدُّ أكثر مدن المنطقة تركزاً للسكان مما أدى إلى ازدياد المنافسة على فرص العمل فضلاً عن ارتفاع تكاليف الحصول على متطلبات الحياة مما أدى إلى الحدّ من عامل الهجرة وبالتالي بطء نمو سكان الحضر فيها .

جدول (٢) التوزيع الجغرافي لمعدلات نمو السكان الحضر في محافظة القادسية للمدة ١٩٩٧- ٢٠١٩

الوحدات الادارية	١٩٨٧-١٩٩٧	١٩٩٧-٢٠١٩	الدرجة المعيارية لعام ١٩٩٧	الدرجة المعيارية لعام ٢٠١٩
مركز قضاء الديوانية	٢,٥	٣،٠	٠,٥٣-	٠,٨٥-
ناحية السنية	٥,٤	٣،٧	١,٤	٠,٢٨
ناحية الشافعية	٥,٦	٤،٧	١,٥٣	٢,١٤
ناحية الدغارة	٤,٣	٤،٠	٠,٦٦	٠,٨٥
مركز قضاء عفك	٢,٩	٣،٠	٠,٢٦-	٠,٨٥-
ناحية البدير	٣,٠	٤،١	٠,٢-	١
ناحية سومر	١,٨	٢،٥	١-	١,٧١-
ناحية نفر	-	-	-	-
مركز قضاء الشامية	١,٤	٣،٧	١,٢٦-	٠,٤٢
ناحية غماس	٢,٨	٣،٢	٠,٣٣-	٠,٥٧-
ناحية المهناوية	٦,٣	٤،٠	٢	٠,٨٥
ناحية الصلاحية	-	٤،٤	-	١,٥٧
مركز قضاء الحمزة	١,٨	٣،٩	١-	٠,٧١
ناحية السدير	٤,٧	٢،٥	٠,٩٣	١,٧١-
ناحية الشنافية	١,٧	٣،٢	١,٠٦-	٠,٤٢-
المجموع	٢,٥	٣,٣	٠,٥٣-	٠,٤٢-
الوسط الحسابي			٣،٣	٣,٥
الانحراف المعياري			١,٥	٠,٧

المصدر : الباحثة اعتماداً على بيانات ملحق (٢).

٤- المستوى الرابع : وتبلغ درجته المعيارية (-٠،٥٠ فأقل) وتظهر فيه أقل المعدلات لنمو سكان الحضر في منطقة الدراسة ، ويتمثل هذا المستوى في أربعة مراكز حضرية وهي مدن (الحمزة ،سومر ،الشنافية ،الشامية) ، وقد بلغ معدل النمو لسكان الحضر فيها على التوالي (١,٨%، ١,٨%، ١,٧%، ١,٤%)، ويعود هذا الانخفاض إلى قلة المشاريع الصناعية وقلة الخدمات فضلاً عن بعد بعضها عن المدن الرئيسية والمهمة في المحافظة . وكذلك وفرة الإمكانيات الزراعية في الوحدات التي تنتمي لها هذه المدن وسيادة مهنة الزراعة . وهذه العوامل أدت إلى الحدِّ من فعالية الهجرة في نمو سكان هذه المدن .

أما في المدة ١٩٩٧- ٢٠١٩ وكما يتضح من الجدول (٢) والخريطة (٤) فقد ظهرت لنا أربع مستويات للمراكز الحضرية في المحافظة وهي :-

١- المستوى الأول : والذي تبلغ درجته المعيارية (+٥ فأكثر) ويتمثل بخمس مراكز حضرية هي (الشافعية ، الصلاحية ، البدير ، الدغارة ، المهناوية) وقد بلغ معدل النمو الحضري فيها على الترتيب (٥,٠%، ٤,٦% ، ٤,٢% ، ٤,١% ،٤,١%) ويتضح ان بعض الوحدات الادارية احتفظت بمستواها نفسه لعام ١٩٩٧ مثل مدن (الشافعية ، المهناوية) أما باقي المدن فيعود ارتفاع نسبة السكان الحضر فيها إلى الهجرة من المناطق الريفية اليها بسبب قلة الاراضي الصالحة للزراعة وكذلك ندرة الموارد المائية فيها مما أدى هجرة السكان إلى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص العمل وتوفر الخدمات .

٢- المستوى الثاني : وتبلغ درجته المعيارية (٠،٠١- +٠،٤٩) ويتمثل هذا المستوى بثلاث مراكز حضرية هي (الحمزة ، الشامية ، السنية) وبلغ معدل النمو الحضري فيها على التوالي (٤,٠%، ٣,٨% ، ٣,٧%) ويعود ارتفاع نسبة النمو الحضري فيها إلى كون اغلبها تمتاز بتوفر الخدمات وفرص العمل خاصة في مدينة الحمزة التي تعد الوظيفة الدينية فيها سبباً رئيساً في تركز أغلب السكان فيها ،فضلاً عن قرب هذه المدن من مدن رئيسة ومهمة في المحافظة .

٣-المستوى الثالث : وتبلغ درجته المعيارية (- ٠,٠٤٩ــــــــــــــــــــ - ٠,٠١) ويضم هذا المستوى اربعة مراكز حضرية هي (الشنافية ، غماس ، الديوانية ، عفك) وقد بلغ معدل النمو الحضري فيها على الترتيب (٣,٢% ، ٣,١% ، ٢,٩% ، ٢,٩%) ويمتاز هذا المستوى بأنخفاض نسبة النمو الحضري ضمن هذه المدن ويعود ذلك الى كون هذه المدن تمتاز بأنها ذات طابع زراعي أما بالنسبة لمدن الديوانية وعفك والتي تمتاز بتركز سكاني عالٍ وكما ذكرنا سابقاً أدى إلى إزدياد المنافسة على فرص العمل والخدمات مما أدى إلى الحد من عامل الهجرة ، وبالتالي بطء نمو سكان الحضر فيها .

٤- المستوى الرابع : وتبلغ درجته المعيارية (- ٥٠ فأقل) ويضم هذا المستوى المراكز الحضرية التي تمتاز بأقل نسبة نمو حضري في المحافظة وهي (السدير ، سومر) وبلغ معدل النمو الحضري فيها على الترتيب (٢,٣% ، ٢,٣%) ويعود هذا الانخفاض إلى كون

هذه المدن ذات طابع زراعي نتيجة لتوفر الاراضي الصالحة للزراعة وتوفر الموارد المائية مما ادى الى تركز اغلب سكانها ضمن المناطق الريفية.

خريطة (٣) التباين المكاني لمعدلات النمو الحضري للسكان في محافظة القادسية لسنة ١٩٩٧

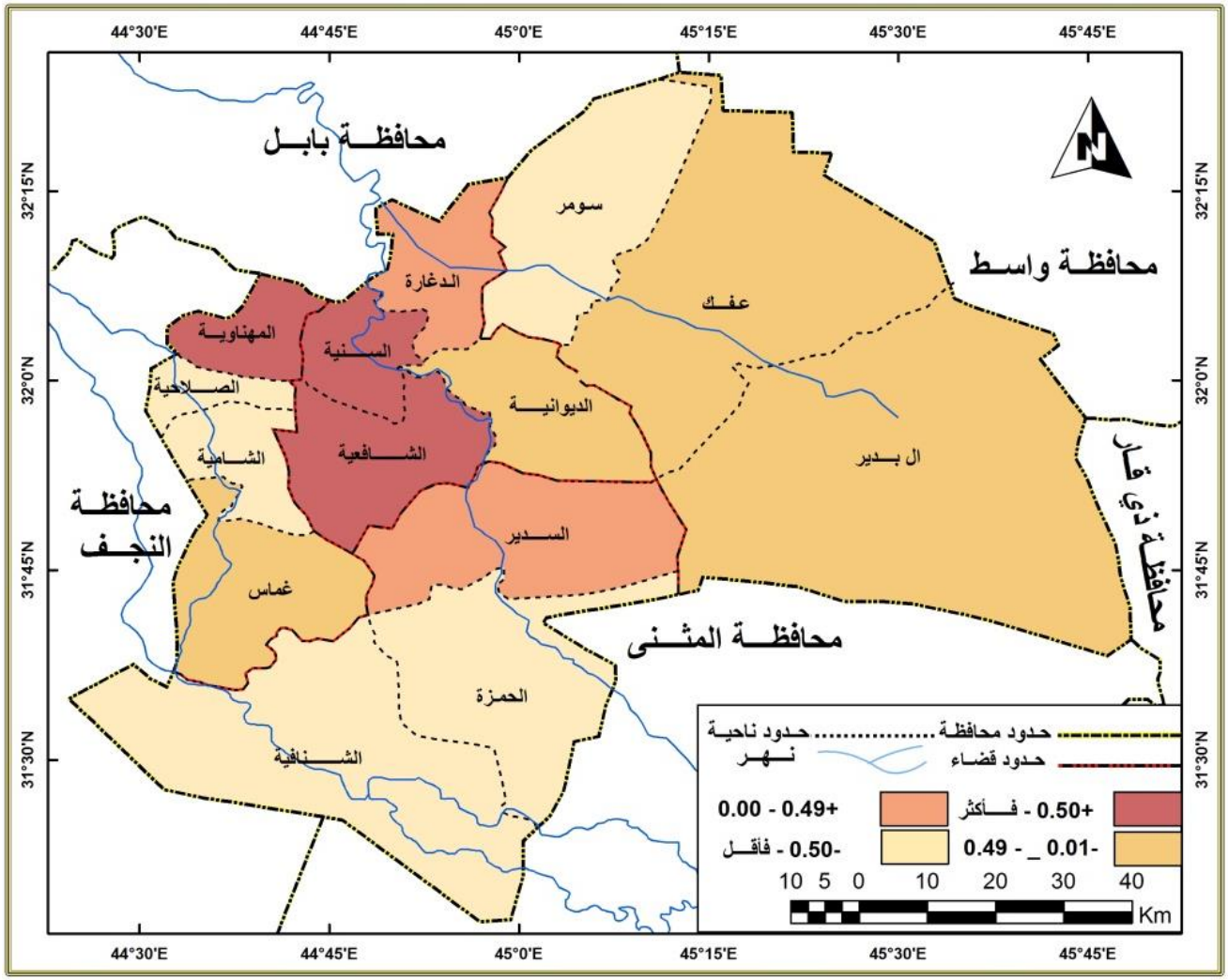

المصدر : الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (٢)

وتأسيساً على ما تقدم يتضح أَنَّ هناك تباين واضح فيما بين المراكز الحضرية فيما يخص النمو الحضري للمدة ١٩٩٧-٢٠١٩ ، إِذ يلحظ أَنَّ هناك مراكز حضرية كانت تمتاز بأنخفاض نسبة النمو الحضري فيها لعام ١٩٩٧ مثل مدن (الحمزة ، الشامية ، البدير) الا انها امتازت بأرتفاع نسبة النمو الحضري وبشكل ملحوظ عام ٢٠١٩، وكذلك أرتفع معدل النمو الحضري في المحافظة من (٢,٥%) لعام ١٩٩٧ الى (٣,٣%) لعام ٢٠١٩ ويعود ذلك إِلى تحسن الخدمات وتوفرها بشكلٍ كثيف ضمن المراكز الحضرية وكذلك بسبب عامل الهجرة من الريف إِلى الحضر بحثاً عن فرص العمل والخدمات . وبالتالي فأن هذا الارتفاع بمعدل النمو الحضري أدى إِلى حدوث العديد من المشاكل الحضرية في المحافظة وعلى رأسها قصور معظم

الخدمات في المحافظة على تلبية متطلبات سكانها وخاصةً الخدمات التعليمية والصحية والاسكانية مما أدى إلى ظهور العديد من الاحياء الفقيرة على حدود المدن في المحافظة والتي تسمى بالأحياء العشوائية .

خريطة (٤) التباين المكاني لمعدلات النمو الحضري للسكان في محافظة القادسية لسنة ٢٠١٩

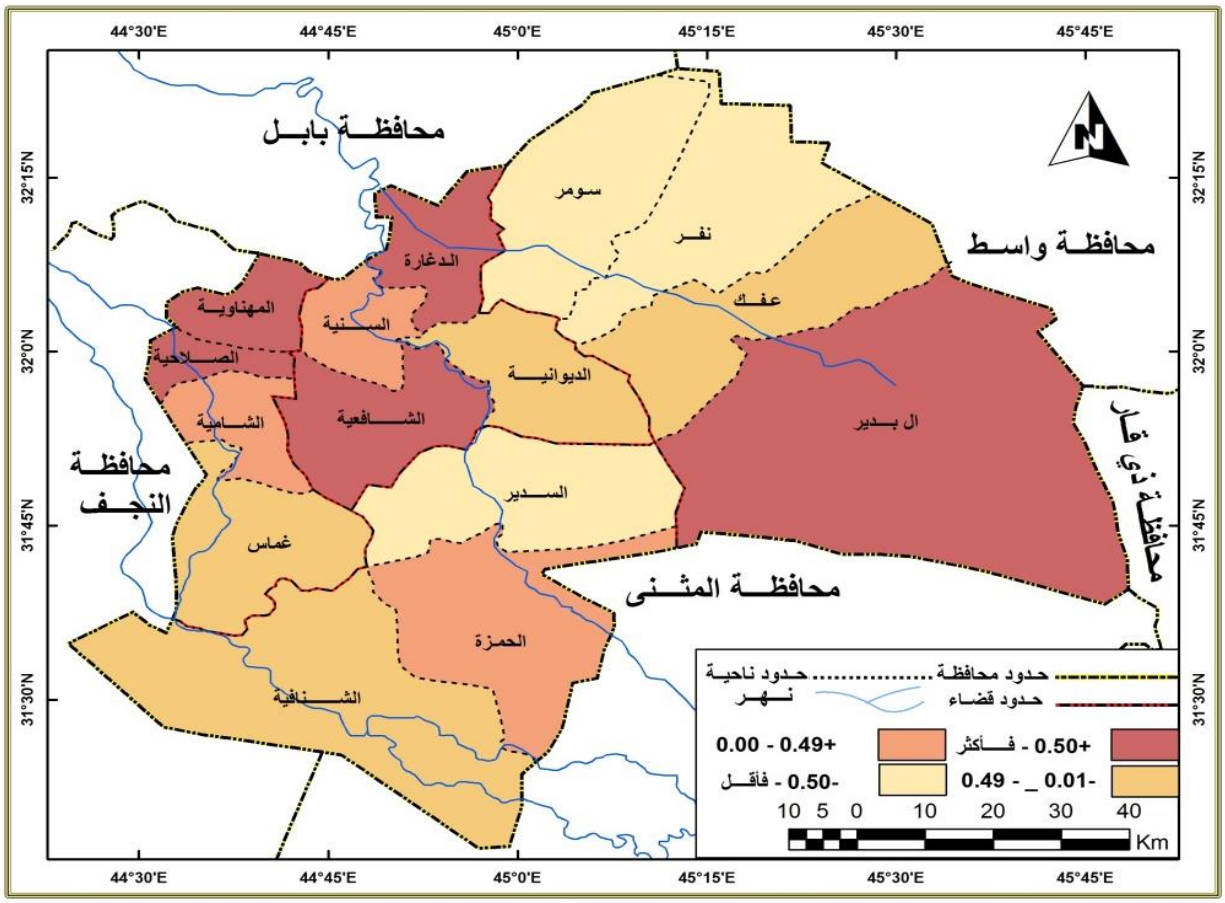

المصدر : الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (٢).

المبحث الثالث / اثر النمو الحضري في نشوء ظاهرة السكن العشوائي في محافظة القادسية

تعدُّ مشكلة السكن العشوائي من المشاكل المهمة التي تعاني منها العديد من الدول النامية وبعض الدول المتقدمة ، وإنْ اختلفت ابعاد المشكلة ووطئتها ، ونظراً لتعاظم هذه المشكلة وتداعيتها الخطرة خلال السنين الأخيرة في العراق عموماً ، ومحافظة القادسية على وجه الخصوص ، لذا بات من الضروري دراستها ومواجهتها بصورة شاملة والحد من آثارها السلبية . وبدأت ظاهرة الاسكان غير المشروع كرد فعل لعوامل متعددة منها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والظروف الطبيعية ، ما دفع العديد من سكان المناطق الريفية وغيرها ، للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة على اطرافها ، دون التقيد بقوانين ملكية الأرضي ، ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني ، وعادةً ما تشيد المساكن العشوائية من

الصفيح أو الخشب أو الكرتون في شكل اكواخ متفرقة ، وذات ازقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها ، دائماً ما تفتقر مناطق السكن العشوائي للخدمات الضرورية كالصحة والصرف الصحي والبيئة الجيدة والخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات الاساسية . [٥] وبالنظر إلى حالة المجتمع العراقي يمكن القول بأنه يشهد حالة من التضخم الحضري خلال العقدين

الأخيرين في تكوين الجيوب الحضرية الفقيرة التي تعبر عن ثقافة قاطنيها من السكان إذ تتمثل ظاهرة نشوء المناطق العشوائية في قيام شريحة من المجتمع بأخذ المبادرة وحل مشكلاتها بمفردها خارج نطاق السلطة الرسمية وبعيداً عن نفوذها او تدخلها ، ويتم ذلك بإمكانياتها المادية والثقافية المحدودة مما ينتج عن ذلك بيئة عمرانية غير مقبولة من النواحي كافة إذ ينقصها الكثير من القيم والمبادئ المعمارية والبيئية والتخطيطية السليمة . [٦]

ظهر مفهوم العشوائيات مع بداية الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر عندما انتقل ابناء الاقطاعيات الى المصانع وحاولوا توفير سكن هامشي لهم واطلق على هذه العشوائيات تسميات مختلفة منها السكن العشوائي ومدن الصفيح او السكن القزمي والسكن غير القانوني .[٧]

يعرف السكن العشوائي بأنه تجمعات نشأت في أماكن غير معدة اصلاً للبناء وذلك خروجاً عن القانون وتعدياً على املاك الدولة والاراضي الزراعية وفي غياب التخطيط احياناً ثم توسعت وانتشرت واصبحت أمراً واقعاً وحقيقة قائمة . [٨] ويمكن تعريفه أيضاً بأنه عبارة عن مشكلة ناجمة نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل الإجتماعية والإسكانية والإقتصادية والتخطيطية والقانونية لتفرز هذا النوع من السكن الذي يتكون وفق جهود ذاتية ، وضمن بيئة غير صحية تفتقر إلى جميع الخدمات المجتمعية . وعلى العموم فقد بلغ عدد المساكن العشوائية في محافظات العراق كافة عدا محافظات إقليم كردستان (٣٤٦٨٨١) مسكن بنسبة قدرها (٧,٣%) من مجموع المساكن في العراق،[٩] فيما يقدر عدد سكان العشوائيات بحوالي (مليونين واربعمئة) نسمة يشكلون حوالي (٦,٩%) من مجموع السكان في العراق.[١٠]

أما في محافظة القادسية فقد توزعت التجمعات العشوائية على الوحدات الإدارية في المحافظة بشكل متباين وكما هو واضح من الجدول (٤١) إذ بلغ عدد تلك التجمعات في عموم المحافظة (٨٧) تجمعاً أحتل مركز قضاء الديوانية المرتبة الاولى إذ بلغ عددها (٢٢) تجمعاً تركزت و بشكل كثيف ضمن احياء الفرات والحضارة وحي الصدر الثاني وفي صوب الشامية وهو اكبر التجمعات العشوائية في المدينة وتحديداً في منطقة المعسكر السابق حيث البنايات الحكومية التي كانت مستغلة من قبل الجيش آنذاك . أما في المرتبة الثانية

فقد جاء مركز قضاء الشامية إذ بلغ عدد التجمعات العشوائية فيه (١٠) تجمعات ، فيما احتل مركز قضاء الحمزة المرتبة الثالثة في عدد التجمعات وبلغ (٧) تجمعات .

أما بالنسبة لعدد المساكن العشوائية في محافظة القادسية فقد بلغ (٩٧٩٠) مسكناً عشوائياً ولغرض اظهار توزيع تلك المساكن العشوائية بحسب الوحدات الإدارية في المحافظة وتوضيح مدى التباينات بين وحدة إدارية وأُخرى ، تم تطبيق الدرجة المعيارية ، إذ ظهرت أربع مستويات توزيعية بالنسبة للتجمعات العشوائية وكما يظهرها جدول (٣) والخريطة (٥) وعلى النحو الآتي :

١- المستوى الأول : بلغت الدرجة المعيارية لهذا المستوى (+٠,٥٠فأكثر) وهذا يعني ارتفاع نسبة تركز المساكن العشوائية في التجمعات الواقعة ضمن هذا المستوى ، إذ يضم هذا المستوى وحدتين إداريتين هما(مركز قضاء الديوانية ،الحمزة) وقد بلغت نسبة تركز تلك المساكن ضمنها على التوالي (٤٣,٦% ، ٢٥,٥%) ، أما اعداد المساكن العشوائية فقد بلغت على الترتيب (٤٢٧٣، ٢٥٠٠) مسكن عشوائي . وتعد هذه الوحدات الإدارية من أكثر وحدات منطقة الدراسة من حيث عدد الوحدات السكنية العشوائية الأمر الذي انعكس سلباً على خدمات البنى التحتية لتلك المدن وتغير مورفولوجيتها .

جدول (٣) أعداد ونسب المساكن العشوائية ودرجاتها المعيارية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة القادسية لسنة ٢٠١٩

الوحدة الإدارية	عدد التجمعات العشوائية	عدد المساكن العشوائية	نسبة المساكن العشوائية	الدرجة المعيارية
مركز قضاء الديوانية	٢٢	٤٢٧٣	٤٣,٦	+٣,٠٨
ناحية السنية	–	–	–	– ٠,٥٥
ناحية الشافعية	٣	٥٠	٠,٥	-٠,٥٠
ناحية الدغارة	٥	٧٢	٠,٧	-٠,٤٩
مركز قضاء عفك	٦	٣١٦	٣,٣	-٠,٢٧
ناحية البدير	٨	٤٥٣	٤,٦	-٠,١٦
ناحية نفر	٤	٢٢٠	٢,٣	-٠,٣٥
ناجية سومر	٤	١٣٨	١,٤	-٠,٤٣
مركز قضاء الشامية	١٠	٩٥٢	٩,٧	+ ٠,٢٥
ناحية غماس	٦	١٩٧	٢,٠	-٠,٣٨
ناحية المهناوية	٣	٦	٠,٠٦	-٠,٥٤
ناحية الصلاحية	–	–	–	– ٠,٥٥
مركز قضاء الحمزة	٧	٢٥٠٠	٢٥,٥	+١,٥٧
ناحية السدير	٦	٣١٥	٣,٣	-٠,٢٧
ناحية الشنافية	٣	٢٩٨	٣,١	-٠,٢٩

المحافظة	٨٧	٩٧٩٠	١٠٠	
الوسط الحسابي				٦,٦
الانحراف المعياري				١٢,٠

المصدر : الباحثة اعتماداً على : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاء الديوانية ، ٢٠١٩، بيانات غير منشورة .

٢- المستوى الثاني : وتتراوح الدرجات المعيارية لهذا المستوى بين (+٠,٤٩ – ٠,٠٠) و يضم هذا المستوى مركز قضاء الشامية فقط وبلغت نسبة تركز العشوائيات فيه (٩,٧%)، أما عددها فقد بلغ (٩٥٢) مسكن عشوائي ، ويعد هذا التجمع العشوائي كبيراً أيضاً لأنه يضم عدداً كبيراً من المساكن والسكان الأمر الذي يؤدي إلى الضغط على الخدمات كافة في تلك الاحياء السكنية .

٣- المستوى الثالث : وتتراوح الدرجات المعيارية لهذا المستوى بين (– ٠,٠١ _ – ٠,٤٩) ويظهر للوحدات الإدارية ضمن هذا المستوى توزيع بمستوى منخفض عن المستويان السابقين إذ ظهرت التجمعات السكنية العشوائية ضمن هذا المستوى بأربع وحدات إدارية هي (ناحية البدير ،مركز قضاء عفك ،ناحية السدير ،الشنافية) ، إذ شكلت نسبة (٤,٦ % ، ٣,٣ % ، ٣,٣% ، ٣,١%) على الترتيب ، وبلغ عدد تلك المساكن ضمن هذه الوحدات الإدارية (٤٥٣ ، ٣١٦، ٣١٥ ، ٢٩٨) مسكن عشوائي .

٤- المستوى الرابع : وتبلغ درجته المعيارية (– ٠,٥٠ فأقل) ويعد هذا المستوى الأقل تركزاً للمساكن العشوائية إذ يتمثل هذا المستوى بثمان وحدات إدارية هي (نواحي نفر ،غماس ،سومر ،الدغارة ،الشافعية ،المهناوية ،السنية ،الصلاحية). وقد بلغت نسبة تركز المساكن العشوائية فيها على الترتيب (٢,٣% ، ٢,٠ % ، ١,٤ % ، ٠,٧% ، ٠,٥% ، ٠,٠٦% ، صفر ، صفر) . وقد بلغ عدد تلك المساكن ضمن هذه الوحدات الإدارية على الترتيب (٢٢٠ ، ١٩٧ ، ١٣٨، ٧٢ ، ٥٠ ، ٦، صفر ، صفر) .

خريطة (٥) التباين المكاني للمساكن العشوائية في محافظة القادسية لسنة ٢٠١٩

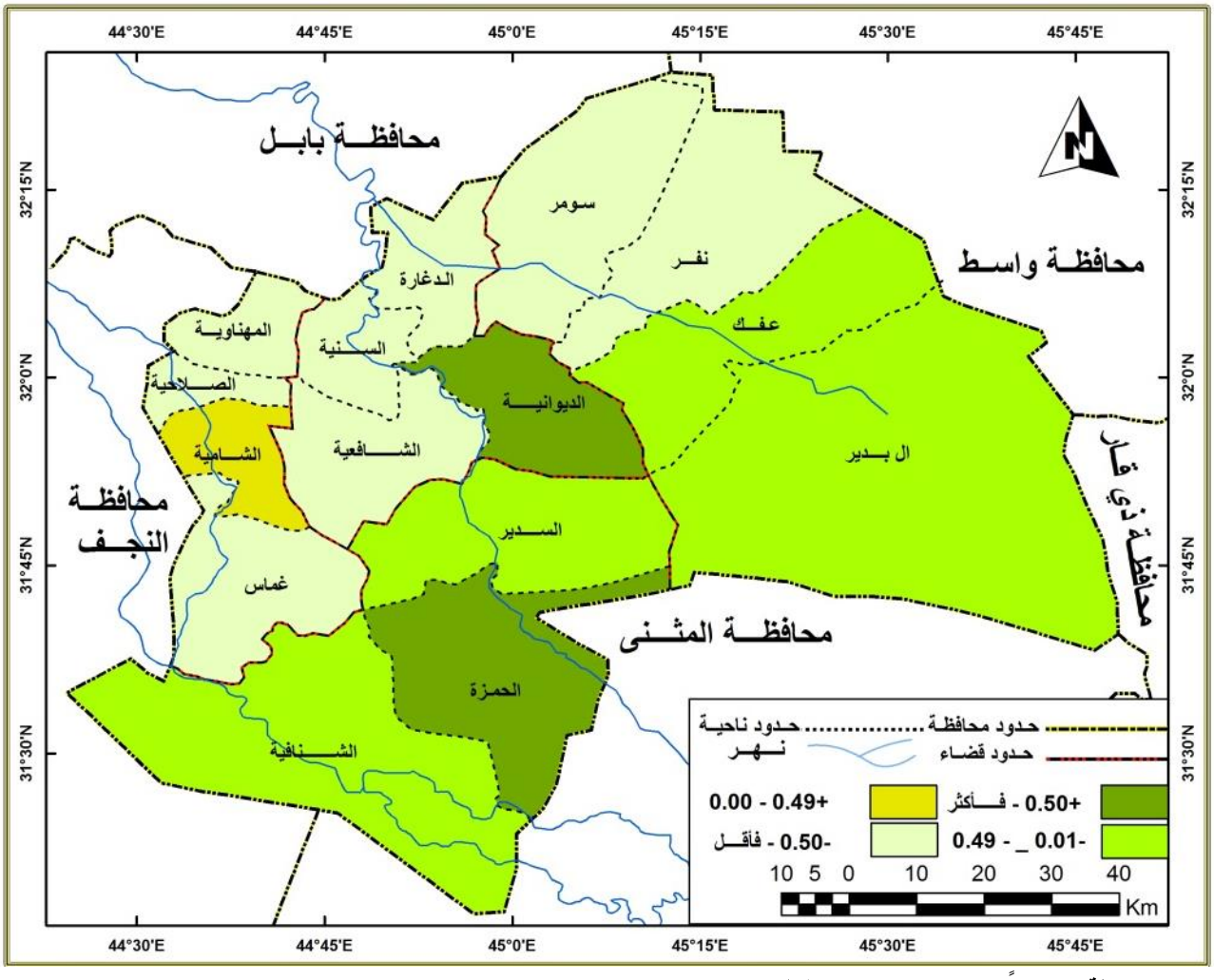

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (٣).

- آثار السكن العشوائي في محافظة القادسية

يعدُّ السكن العشوائي من المشكلات السكانية الكبيرة التي ينتج عنها العديد من الآثار السلبية على الخدمات المجتمعية في المحافظة ، اذ تتصف العشوائيات السكنية بانها ذات نسيج عمراني غير متجانس من حيث الامتداد والشكل والحجم ، مما جعل هذه الاحياء السكنية تعاني من نقص واضح في خدمات مياه الشرب وخدمات الطاقة الكهربائية وخدمات الصرف الصحي كما انها اثرت بشكل مباشر في الضغط على خدمات المدينة من خلال اشتراكها في الخدمات بطريقة غير قانونية [١١] ، وسنتطرق اليها وعلى النحو الآتي :

١- الآثار الديموغرافية والإجتماعية للسكن العشوائي :

يعدُّ السكان في المناطق العشوائية ذات شخصيات وسلوكيات تختلف عن الطابع العام للمدينة مما يؤثر سلباً على الواقع الديموغرافي لها والمتمثل بالسلوك الانجابي الذي ينعكس بدوره على الزيادة الطبيعية للسكان .ان ّ الازدحام في السكان والكثافة العالية من الصفات الملازمة للمناطق العشوائية في المدن بحيث تزيد في تفاقم المشكلات الاجتماعية الخطيرة كانتشار ظاهرة البطالة وازمة السكن .

وعند النظر إلى التجمعات العشوائية التي تخلو من الخدمات الاجتماعية ، فأن ذلك ينعكس على سلوك السكان وعلاقاتهم مع بعضهم ، وقد اثبتت المقابلات الشخصية لمسؤولي الأجهزة الأمنية في المحافظة أنَّ هذه الاماكن هي الأكثر عرضةً لوقوع الجرائم والسرقة والمتاجرة بالممنوعات (المخدرات) وارتفاع نسبة الأُمية وانخفاض المستوى المعاشي،(١٠) وقد شكل التجاوز حالة سلبية داخل الأحياء الراقية إذ اصبحت خليطاً من السكان الذين يختلفون في سلوكياتهم ومستواهم الثقافي والاقتصادي . وقد احدثت تلك التجاوزات العشوائية التي نمت بسرعة خللاً في البيئة الاجتماعية للأحياء السكنية في منطقة الدراسة ، لاسيما الروابط الإجتماعية في هذه الأحياء التي تمتاز بالكثير من المشاكل والمشاجرات الناتجة عن عدم الانسجام ضمن تلك التجمعات العشوائية مثل (حي المهجرين) في تجمع صوب الشامية و (البو صالح) في حي الفرات والتي ظهرت كجيوب ريفية في أطراف المحافظة .

٢- آثار السكن العشوائي على الخدمات البلدية :

إنَّ زيادة عدد السكان والأسر في المناطق العشوائية انعكس انعكاساً سلبياً على الأحياء السكنية لمنطقة الدراسة وذلك لزيادة الطلب على الخدمات البلدية التي تعد غير كافية اصلاً للأحياء السكنية القائمة مما ساهم في زيادة التلوث البيئي ، نتيجة لتراكم كميات كبيرة من النفايات في تلك المناطق قرب المنازل ، ما يؤدي إلى تكاثر الحشرات والقوارض والكلاب السائبة مما يترتب عليه انتشار الامراض كالتيفوئيد والملاريا ، وتعدُّ مياه الصرف الصحي أيضاً أحدى المشكلات البيئية الناجمة عن التجاوزات السكنية العشوائية في منطقة الدراسة .

٣- الآثار الأمنية للسكن العشوائي :

لقد ارتبطت بعض مناطق السكن العشوائي بانتشار الجريمة بوصفها بيئة مناسبة لتكثير الاجرام والمجرمين ومركز تصدير للجريمة بمختلف انواعها . وقد اشارت بعض الدراسات إلى أنَّ عناصر الجماعات المتطرفة تحتمي بالسكن العشوائي كما في مصر ، وكذلك أفراد عصابات تهريب المخدرات في كولومبيا كانت تلجأ للاختباء في المستوطنات المحيطة بمدينة ليما،(١١) وأنَّ انتشار الظواهر السلبية في مناطق السكن العشوائي انما تدل على عدم وجود خدمات أمنية ، نظراً لاعتبار الدولة هذه المناطق غير قانونية فلا توفر لها الخدمات الأمنية ، مما يؤدي إلى تزايد الجرائم ، ومن ثم يشعر ساكنوا هذه المناطق بأنهم غير مرغوب بهم بفعل اقامتهم غير الشرعية ، مما

يجعلهم أيضاً يركنون إلى الجرائم ليخففوا من وطأتهم المعيشية وشعورهم بالاغتراب . وقد اظهرت البيانات في المحافظة ان عدد جرائم السرقة والقتل والاعتداء بالضرب والخطف للمدة ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٩ بلغت (٥٦٥٥) حالة سجلت في الدوائر القضائية منها (٢٣١) حالة تأتي من مناطق السكن العشوائي ،أما جرائم التزوير والجرائم الاقتصادية والاخلاقية فبلغ مجموعها (٢٣٧٨) جريمة منها (٦٤٣) جريمة حدثت في مناطق السكن العشوائي،[١١] وكذلك انتشار ظاهرة بيع الحبوب المخدَّرة والمشروبات الكحولية .

ملحق(١) توزيع سكان محافظة القادسية بحسب البيئة والوحدة الادارية لسكان محافظة القادسية لعامي ١٩٩٧ و٢٠١٩

الوحدة الادارية	١٩٩٧			٢٠١٩		
	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع
مركز قضاء الديوانية	٢٣١٢٦٧	١٥٣٧٢	٢٤٦٦٣٩	٤٣٢٣٦٢	٣٧٩٨٧	٤٧٠٣٤٩
ناحية السنية	٥٤٠٢	١٨٢٩٦	٢٣٦٩٨	١١٧١٥	٣٩٥٣٣	٥١٢٤٨
ناحية الشافعية	٤٦٣٣	٢٧٥٢٨	٣٢١٦١	١٢٤٣٠	٤٤١٥٩	٥٦٥٨٩
ناحية الدغارة	٩٤٥٨	٢٥٤٧٠	٣٤٩٢٨	٢١٩٨٢	٥٠٦٤٠	٧٢٦٢٢
مركز قضاء عفك	٢٠٢٤١	٢٣٩٥٨	٤٤١٩٩	٣٨٠٤٩	٢٠٧٨٥	٥٨٨٣٤
ناحية نفر	-----	----	---	٤٥١٥	٢٣١٩٢	٢٧٧٠٧
ناحية البدير	٩٠٤٣	٢٨٤١٣	٣٧٤٥٦	٢١٢٥٩	٤٤٧٢٨	٦٥٩٨٧
ناحية سومر	٧١٧٥	١٨٥٣٠	٢٥٧٠٥	١٢٠٥٧	٣٢٧١٧	٤٤٧٧٤
مركز قضاء الشامية	٢٨٤٧٤	٣١٧٤٤	٦٠٢١٨	٦٢١١١	٤٣٣٩٦	١٠٥٥٠٧
ناحية غماس	١٩٠٠٨	٤٥٥٧٦	٦٤٥٨٤	٣٧١٤٣	٧٠٠٠٧	١٠٧١٥٠
ناحية المهناوية	٤٧٠٢	٢٢٨٩٠	٢٧٥٩٢	١٠٨٧٨	٣٨٩٧٦	٤٩٨٥٤
ناحية الصلاحية	١٥٥٢	١٩٦٧٠	٢١٢٢٢	٣٩٢٥	٣٢٣١٤	٣٦٢٣٩
مركز قضاء الحمزة	٤٠٦٠٨	٢٣٨١٢	٦٤٤٢٠	٩٢٨٧٩	٥١٩٤٩	١٤٤٨٢٨
ناحية السدير	٤٨١١	٢٢٧٢٠	٢٧٥٣١	٨١٦٩	٣٩٤١٧	٤٧٥٨٦
ناحية الشنافية	١١٣٩٤	٢٩٥٨٤	٤٠٩٧٨	٢٢٤٥٠	٤١١٢٥	٦٣٥٧٥
مجموع المحافظة	٣٩٧٧٦٨	٣٥٣٥٦٣	٧٥١٣٣١	٧٩١٩٢٣	٦١٠٩٢٥	١٤٠٢٨٤٨

المصدر:-

-هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧، (محافظة القادسية)، جدول رقم (٢٢)، ص ٧٦.

- مديرية احصاء الديوانية ، تقديرات سكان محافظة القادسية لعام ٢٠١٩ ، بيانات غير منشورة.

ملحق (٢) التوزيع العددي لحضر سكان محافظة القادسية بحسب الوحدات الإدارية للمدة ١٩٨٧-٢٠١٩

الوحدات الادارية	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠١٩
	حضر	حضر	حضر
مركز قضاء الديوانية	١٨٥٠٠٩	٢٣١٢٦٧	٤٣٢٣٦٢
ناحية السنية	٣٣٤٣	٥٤٠٢	١١٧١٥
ناحية الشافعية	٢٨٢٠	٤٦٣٣	١٢٤٣٠
ناحية الدغارة	٦٤٦٦	٩٤٥٨	٢١٩٨٢
مركز قضاء عفك	١٥٥٢٦	٢٠٢٤١	٣٨٠٤٩
ناحية نفر	----	_____	٤٥١٥
ناحية البدير	٦٨٧٤	٩٠٤٣	٢١٢٥٩
ناحية سومر	٦٠٨٢	٧١٧٥	١٢٠٥٧
مركز قضاء الشامية	٢٥٠٠٧	٢٨٤٧٤	٦٢١١١
ناحية غماس	١٤٨٠٩	١٩٠٠٨	٣٧١٤٣
ناحية المهناوية	٢٦٩٦	٤٧٠٢	١٠٨٧٨
ناحية الصلاحية	-	١٥٥٢	٣٩٢٥
مركز قضاء الحمزة	٣٤٣٧٥	٤٠٦٠٨	٩٢٨٧٩
ناحية السدير	٣١٧٩	٤٨١١	٨١٦٩
ناحية الشنافية	٩٧٥٨	١١٣٩٤	٢٢٤٥٠
مجموع المحافظة	٣١٥٩٤٤	٣٩٧٧٦٨	٧٩١٩٢٣

المصدر: الباحثة اعتماداً على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ (محافظة القادسية) جدول (٢٢)، ص ٧٥.
- هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧، (محافظة القادسية)، جدول رقم (٢٢)، ص ٧٦.
- مديرية احصاء الديوانية ، تقديرات سكان محافظة القادسية لعام ٢٠١٩، بيانات غير منشورة.

الاستنتاجات

١- لقد شهد سكان محافظة القادسية نمواً متسارعاً في تعداده اذ بلغ عدد السكان في سنة ١٩٩٧ (٧٥١٣٣١) نسمة وبزيادة عددية قدرها (١٩١٥٢٦) نسمة ، وفي سنة ٢٠١٩ أزداد عدد سكان المحافظة ليصل إلى (١٤٠٢٨٤٨) نسمة أي بزيادة عددية قدرها (٦٥١٥١٧) نسمة .

٢- ارتفاع نسبة التحضر في محافظة القادسية لسنة ٢٠١٩ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٧ إذ بلغت (٥٦,٥%) لسنة ٢٠١٩ و(٥٢,٩%) لعام ١٩٩٧ من مجموع السكان . أما نسبة سكان الريف في المحافظة وللمدة الزمنية نفسها فقد بلغت على التوالي (٤٧,١%) و(٤٣,٥%) .

٣- تباين معدلات النمو الحضري في منطقة الدراسة للمدة ١٩٩٧-٢٠١٩ إذ بلغ معدل النمو الحضري (٢,٥%) للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧ ثم أرتفع ليصل إلى (٣,٣%) للمدة ١٩٩٧-٢٠١٩ .

٤- تباين عدد التجمعات العشوائية في منطقة الدراسة إذ بلغ عدد تلك التجمعات في عموم المحافظة (٨٧) تجمعاً أحتل مركز قضاء الديوانية المرتبة الأولى إذ بلغ عددها (٢٢) تجمعاً أما في المرتبة الثانية جاء مركز قضاء الشامية فبلغ (١٠) تجمعات فيما أحتل مركز قضاء الحمزة المرتبة الثالثة في عدد التجمعات العشوائية وبلغت (٧) تجمعات .

٥- كان هناك العديد من الأسباب وراء مشكلة السكن العشوائي ومنها الهجرة الوافدة وانشطار الأسرة وضعف الحالة المادية وارتفاع الإيجار والبناء مناسب مادياً ووضع اليد على الأرض إلا أن اكثرها تأثراً كان رخص الارض والهجرة الوافدة وانشطار الأسرة .

٦- هناك العديد من الآثار لمشكلة السكن العشوائي في المحافظة اهمها الآثار الديموغرافية والاجتماعية والخدمات البلدية والامنية .

التوصيات

١-العمل على توزيع السكان بشكل متوازن وأكثر عدالة بدلاً من تركزهم في مناطق معينة في المحافظة وذلك من خلال تنمية المناطق القليلة الخدمات وتطويرها مما يؤدي إلى إنتشار السكان وتركزهم فيها.

٢-أعطاء دور لمنظمات المجتمع المدني في المساهمة بحلّ ظاهرة السكن العشوائي لتأخذ دورها في المجتمع ، وحسب امكانية المنظمة إذ من الممكن أنّ تسهم في الدور الرقابي فضلاً عن امكانية التعاون مع اصحاب المصالح في تحسين اوضاع الساكنين ، كما يمكن أنّ تقوم بإعطاء منح أو قروض للساكنين ، بعد استحصال الموافقات الاصولية ، لذلك يجب أنّ تكون مدعومة من قبل السلطات المحلية والمركزية في المحافظة .

٣-تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالتجاوزات على أراضي الدولة كي تكون رادعاً حقيقياً بمنع حدوث أي تجاوز على الممتلكات العامة للدولة وخصوصاً الأراضي التي تم الاستيلاء عليها لبناء المساكن العشوائية .

٤-ضرورة تشجيع القطاع الخاص المنظم على المساهمة في تنفيذ السياسات الإسكانية الموجهة إلى جانب مشاريعه العقارية الربحية ، للمساهمة في الحدّ من المناطق العشوائية .

٥-الاهتمام بريف منطقة الدراسة بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية وبنية القطاع الزراعي للحدّ من تيارات الهجرة إلى حضر المحافظة .

Reference

1- Abdul-Razzaq Al-Butaihi, Adel Abdullah, Geography of the countryside, Baghdad University Press, 1982, pp. 12-13
2- Muhammad Yasser Al-Khawaja, Urban Sociology - Between Theoretical Vision and Realistic Analysis, 1st edition, Arab Egypt for Publishing and Distribution, Cairo, 2010, p. 19.
3- Ministry of Planning, Central Agency for Statistics and Information Technology, Priority Environment and Sustainable Development Indicators Report in Iraq, 2011, p. 52.
4- The Republic of Iraq, Ministry of Planning, National Development Plan 2010-2014, 2009, p. 69.
5- Shadi Naseem Jabir, Population Problems, First Edition, Arab Society Library for Publishing and Distribution, Amman, 2007, p. 94.
6- Maryam Jabbar Resham, Slums and Social Security - Social Field Study, Journal of the College of Education for Girls, Volume (25), No. (2), University of Baghdad, 2014, p. 466.
7- Hussain Aliwi Nasser and Ihsan Sabbar Hadi, The Role of Remote Sensing Techniques and Geographic Information Systems in Determining the Axes of Random Expansion of the City of Nasiriyah, Al-Qadisiyah Journal for Humanities, Volume (21) No. (4), 2018, p. 416.
8- The Republic of Iraq, Ministry of Human Rights, National Center for Human Rights, Research and Studies Department, Random Housing in Iraq and its Associated Problems, 2013, p. 6.
9- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Directorate of Population and Manpower Statistics, Report of the results of the preliminary survey of informal housing gatherings for the year 2013, p. 5.
10- http s; // www. Cosit. gov. iq / en / random – houses
11- Ahmad Abdul Karim Kazim, The Spatial Characteristics of Residential Slums and Their Impact on the Infrastructure Services System in the Holy City of Najaf, Al-Qadisiyah Journal for Humanities, Volume (22) No. (3), 2019, p. 5.
12- Field study, personal interview with Colonel Asaad Al-Zubaidi, Director of the Information Agency in Al-Qadisiyah Governorate, on 08/24/2019.
13- Ali Ismail Mujahid, The Population Growth Problem in Egypt and Its Security Implications - Rooting the Problem and Setting Alternatives to Solutions, Without Publication Place, 2010.